وفي اطار الحرص على درجة من تماسك الحزب وعدم خلق انشقاقات داخله، أشار كل من بيرس ومدير الحملة الانتخابية، وايزمان، إلى امكان اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية متى ألغت ميثاقها الوطني، ونبذت العنف والارهاب، وقبلت قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً وحيداً للتفاوض، واعترفت باسرائيل[٦٩].

وهكذا، يبدو ان ليس هناك اختلافات ذات شأن بين القوتين الرئيستين في ما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المباشرة. فكلاهما يريد فلسطينيين حسب الشروط والمواصفات المحددة على نحو ما سبق ذكره. وحتى عندما صّرح بعض قادة العمل بامكان التفاوض مع المنظمة، فان هذا البعض وضع شروطاً من شأنها نفي شرعية وجود المنظمة ذاته. ويجب فهم ذلك في اطار سعي حزب العمل الى كسب المزيد من الأصوات العربية داخل اسرائيل. كما ان تصريحات من هذا النوع يمكن ان تساهم في المزيد من الارباك والانقسام داخل الصف العربي، ما بين مؤيد ومعارض لها.

٤ ـ حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

استمر كل من العمل والليكود، خلال الحملة الانتخابية، في رفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإنكار ان هناك شعباً فلسطينياً، ومن ثمّ رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وما تمّ طرحه هو صيغة لحكم اداري ذاتي (الليكود)، و صيغة لمقايضة بعض الارض بالسلام (العمل) على نحو ما سبق ذكره. وفي أحد تصريحاته، ذكر رئيس الوزراء زعيم الليكود، شامير، «ان هناك إجماعاً في اسرائيل على انه ما بين البحر المتوسط والصحراء مكان لدولتين فقط، دولة يهودية، عاصمتها كانت وسوف تكون القدس، ودولة عربية شرق نهر الاردن»[٧٠]. وهكذا أكد شامير نظرته إلى الاردن باعتبارها الوطن البديل للفلسطينيين، وهو الاتجاه الذي يحرص الملك الاردني حسين على تحصين نفسه ضده.

٥ ـ التعامل مع الانتفاضة

نظراً الى الآثار السلبية الخطيرة التي تركتها الانتفاضة في المجتمع الاسرائيلي، على نحو ما سبق ذكره، فقد أصبحت محوراً للصراع على السلطة بين الليكود والعمل خلال الحملة الانتخابية. فكلاهما راح يتهم الآخر بأنه المسؤول عن اندلاع الانتفاضة. واتهم بعض وزراء الليكود، وخاصة وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، وزير الدفاع، رابين، بالتساهل في التعامل مع الانتفاضة، وهاجم سياسته الأمنية غير مرة[٧١]. ورهن كل من الحزبين بدء المفاوضات المباشرة للسلام، في حالة فوزه، وتشكيله للحكومة، بشرط ايقاف الانتفاضة في الأراضي المحتلة[٧٢].

وثمّة اتفاق بين العمل والليكود، وغيرهما من الأحزاب اليمينية، على ضرورة قمع الانتفاضة. وطالب الليكود بتدعيم الحل العسكري لانهاء الانتفاضة، أي زيادة كمّ، وكيف، أعمال العنف التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، حتى لو أدّى ذلك إلى سقوط المزيد من القتلى، وإبعاد العشرات من الفلسطينيين[٧٣]. وأكد شامير انه أعدّ خطة لقمع الانتفاضة، في حالة فوزه في الانتخابات وتشكيل الحكومة. ومن أهمّ عناصرها: تدمير عدد من مخيمات الفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ وتشديد الرقابة على التحويلات المالية إلى الاراضي المحتلة؛ وغلق جميع الصحف والنقابات في الأراضي المحتلة؛ والحدّ من عمليات العبور من، وإلى، الاردن.

وعلى الرغم من ان التوجهّ العام هو قمع الانتفاضة؛ إلا ان وزير الدفاع، رابين، صرح «بأنه